سائقو الحافلات يعلنون إضراباً عن العمل ابتداء من الأسبوع المقبل

(محررو الشؤون المحلية)

نقابتان تمثلان نحو 12 ألف سائق تطالبان بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل

أعلنت نقابتان تمثلان سائقي الحافلات العامة في مدينة سلوان وضواحيها الشمالية عن إضراب عام يبدأ الأسبوع المقبل، في خطوة تأتي بعد فشل جولات التفاوض التي استمرت أكثر من ثلاثة أشهر. وتطالب النقابتان بزيادة الأجور بنسبة 15 في المئة وتحسين ظروف العمل وتوفير معدات السلامة للسائقين والمشرفين على الخطوط.

وقال رئيس النقابة الأولى، السيد عادل منصور الحلبي، في مؤتمر صحفي عقد أمس في مقر النقابة في حي الميناء القديم، إن السائقين يعملون ساعات طويلة تصل أحيانا إلى 12 ساعة يوميا في ظروف صعبة، وإن الحافلات القديمة التي تستخدمها الشركة تفتقر إلى أبسط شروط السلامة. وأضاف أن النقابة قدمت قائمة بمطالب من 18 بندا، لم يستجب منها سوى بندين فقط خلال الجولة الأخيرة من المفاوضات.

من جهته، أكد مدير الشؤون القانونية في شركة النقل الحضري المشترك، السيد فراس الدباغ، أن الشركة مستعدة للحوار لكنها لا تستطيع تلبية جميع المطالب في الوقت الراهن بسبب الخسائر المتراكمة التي تجاوزت 4 ملايين دينار خلال العام الماضي. وقال إن الشركة اقترحت زيادة بنسبة 8 في المئة وتركيب كاميرات مراقبة في 200 حافلة خلال ستة أشهر، وهو اقتراح رفضته النقابات باعتباره غير كاف.

وحذر مراقبون من أن الإضراب سيؤثر بشكل مباشر على آلاف الطلاب والموظفين الذين يعتمدون على الحافلات للتنقل يوميا، في وقت تعاني فيه المدينة أصلا من أزمة مواصلات خانقة بعد إغلاق جسر رئيسي لأعمال الصيانة منذ شهر يوليو الماضي. ودعت النقابات الركاب إلى تأمين وسائل بديلة، فيما أعلنت بلدية سلوان عن خطة طوارئ تشمل تسيير حافلات صغيرة خاصة على خطوط محدودة.

مصرف الينابيع يرفع سعر الفائدة على القروض العقارية إلى 5.25 في المئة

(محررو الشؤون المحلية)

المصرف يبرر القرار بارتفاع التضخم وتكاليف التمويل ويؤكد أن القروض القائمة لا تتأثر

أعلن مصرف الينابيع المركزي أمس الأحد رفع سعر الفائدة على القروض العقارية من 4.75 في المئة إلى 5.25 في المئة، في خطوة تأتي ضمن سلسلة إجراءات يتخذها المصرف لاحتواء التضخم الذي بلغ 6.2 في المئة خلال الأشهر الستة الماضية. وقال المصرف إن القرار يهدف إلى الحد من التوسع في الائتمان العقاري وإلى تهدئة سوق العقارات التي شهدت ارتفاعا في الأسعار تجاوز 18 في المئة خلال العام الماضي.

وأكد المصرف أن القروض القائمة لا تتأثر بالقرار، وأن العملاء الذين وقعوا عقود قروض قبل تاريخ الإعلان سيواصلون السداد بالأسعار المتفق عليها حتى نهاية آجالها. وأضاف أن القرار يشمل القروض الجديدة والقروض المعاد تمويلها، وأن المصرف سيعلن عن تفاصيل آلية تطبيقه في نشرة رسمية تصدر خلال الأسبوع المقبل.

من جهته، قال محافظ المصرف، السيد عبد الرحمن الشويخي، إن القرار اتخذ بأغلبية أصوات أعضاء مجلس الإدارة، وإن المصرف يراقب عن كثب مؤشرات السوق العقارية قبل اتخاذ أي قرار مماثل. وأضاف أن المصرف لا يستبعد رفع أسعار الفائدة مرة أخرى إذا استمرت الضغوط التضخمية، مشيرا إلى أن الاحتياطي الإلزامي للمصارف سيرفع بدوره بنقطة مئوية واحدة.

في المقابل، أبدى خبراء في السوق العقارية تحفظهم على القرار، معتبرين أن رفع الفائدة قد يضر بالطلب الحقيقي على السكن في وقت تعاني فيه شريحة واسعة من الموظفين من تآكل القوة الشرائية. وقال أحد الخبراء إن الزيادة قد تدفع بعض الأسر إلى تأجيل شراء المنزل أو اللجوء إلى التمويل غير المصرفي، وهو ما قد يخلق مخاطر أخرى على الاستقرار المالي.

مجلس الشورى يناقش مشروع قانون المياه الجديد الأسبوع المقبل

(محررو الشؤون المحلية)

المشروع يلغي قانون 1974 ويحدد تراخيص الآبار والرسوم على الاستخدام الصناعي

يبدأ مجلس الشورى يوم الثلاثاء المقبل مناقشة مشروع قانون المياه الجديد الذي يلغي القانون الصادر عام 1974 ويضع إطارا قانونيا لتراخيص الآبار والرسوم على الاستخدام الصناعي والزراعي. وأحال المشروع إلى اللجنة الفرعية للثروة الطبيعية بعد أن أقره مجلس الوزراء في جلسة استمرت ست ساعات الأسبوع الماضي. ويتوقع أن تستغرق المناقشة ثلاثة أسابيع على الأقل قبل التصويت النهائي.

وينص المشروع على إلزام كل مصنع يستخدم أكثر من 50 مترا مكعبا يوميا بتركيب عداد معتمد وتقديم تقرير سنوي عن كميات المياه المستخدمة وجودتها. كما يفرض رسوما تصاعدية تبدأ من 0.4 دينار للمتر المكعب للاستخدام الصناعي وتصل إلى 1.2 دينار للمتر المكعب في المناطق التي تعاني من شح المياه الجوفية، مع إعفاء كامل للاستخدام المنزلي والزراعي الصغير.

وقال وزير الموارد المائية المهندس سامي الدباغ إن المشروع يهدف إلى وقف الاستنزاف العشوائي للمخزون الجوفي الذي انخفض بنحو 18 في المئة خلال عشر سنوات، وإن الوزارة قدرت أن ثلث الآبار الصناعية تعمل بدون تراخيص. وأضاف أن الغرامات المقترحة تصل إلى 50 ألف دينار للمخالفة الأولى و200 ألف دينار في حال التكرار، مع إغلاق البئر بالكامل.

في المقابل، حذر ممثلو القطاع الصناعي من أن الرسوم المرتفعة قد تدفع المصانع الصغيرة إلى الإغلاق أو الانتقال إلى مناطق مجاورة لا تطبق القانون. وطالب اتحاد الصناعات بتأجيل التطبيق سنة واحدة وإعفاء المصانع القائمة من الغرامات بشرط تركيب العدادات خلال ستة أشهر. وقال الدباغ إن الوزارة ستدرس المقترحات ضمن التعديلات النهائية.

ميناء الزيتون يعلن تسلم شحنة قياسية من الحبوب

ميناء الزيتون يستقبل 42 ألف طن من القمح والشعير في أكبر شحنة منذ عشر سنوات

أعلن ميناء الزيتون التجاري تسلم شحنة قياسية من الحبوب تبلغ 42 ألف طن من القمح والشعير، في أكبر شحنة يستقبلها الميناء منذ عشر سنوات. وقال مدير الميناء السيد فراس الدباغ إن الشحنة وصلت على متن سفينة تحمل العلم البنمي وإن عملية التفريغ استغرقت ثلاثة أيام بدون توقف.

وأضاف أن الكميات ستخزن في الصوامع الشمالية للميناء وتوزع على المطاحن المحلية وفق عقود مسبقة. وبين أن الميناء رفع طاقته التخزينية العام الماضي بنحو 15 في المئة بعد تركيب أنظمة تبريد جديدة تحافظ على جودة الحبوب لفترات أطول.

من جهته، قال مدير الشؤون التجارية السيد عمر الشريف إن الشحنة اشتراها تجار من ثلاث دول عربية عبر وسطاء في سوق الحبوب الدولية. وأضاف أن الأسعار المتفق عليها تبلغ 245 دولارا للطن، وهي أعلى من المتوسط السائد في الموانئ المنافسة بنحو 8 دولارات للطن.

وتوقع الشريف أن تصل شحنة ثانية في نهاية نوفمبر إذا استقرت الأسعار العالمية، مشيرا إلى أن الميناء يدرس إنشاء رصيف إضافي بطول 300 متر لاستقبال سفن أكبر حجما. وقال إن الدراسة الفنية ستنجز بحلول مارس المقبل وإن التكلفة المقدرة تبلغ نحو 9 ملايين دينار.

مجلس الشورى يناقش مشروع قانون المياه الجديد الأسبوع المقبل

المشروع يلغي قانون 1974 ويحدد تراخيص الآبار والرسوم على الاستخدام الصناعي

يبدأ مجلس الشورى يوم الثلاثاء المقبل مناقشة مشروع قانون المياه الجديد الذي يلغي القانون الصادر عام 1974 ويضع إطارا قانونيا لتراخيص الآبار والرسوم على الاستخدام الصناعي والزراعي. وأحال المشروع إلى اللجنة الفرعية للثروة الطبيعية بعد أن أقره مجلس الوزراء في جلسة استمرت ست ساعات الأسبوع الماضي. ويتوقع أن تستغرق المناقشة ثلاثة أسابيع على الأقل قبل التصويت النهائي.

وينص المشروع على إلزام كل مصنع يستخدم أكثر من 50 مترا مكعبا يوميا بتركيب عداد معتمد وتقديم تقرير سنوي عن كميات المياه المستخدمة وجودتها. كما يفرض رسوما تصاعدية تبدأ من 0.4 دينار للمتر المكعب للاستخدام الصناعي وتصل إلى 1.2 دينار للمتر المكعب في المناطق التي تعاني من شح المياه الجوفية، مع إعفاء كامل للاستخدام المنزلي والزراعي الصغير.

وقال وزير الموارد المائية المهندس سامي الدباغ إن المشروع يهدف إلى وقف الاستنزاف العشوائي للمخزون الجوفي الذي انخفض بنحو 18 في المئة خلال عشر سنوات، وإن الوزارة قدرت أن ثلث الآبار الصناعية تعمل بدون تراخيص. وأضاف أن الغرامات المقترحة تصل إلى 50 ألف دينار للمخالفة الأولى و200 ألف دينار في حال التكرار، مع إغلاق البئر بالكامل.

في المقابل، حذر ممثلو القطاع الصناعي من أن الرسوم المرتفعة قد تدفع المصانع الصغيرة إلى الإغلاق أو الانتقال إلى مناطق مجاورة لا تطبق القانون. وطالب اتحاد الصناعات بتأجيل التطبيق سنة واحدة وإعفاء المصانع القائمة من الغرامات بشرط تركيب العدادات خلال ستة أشهر. وقال الدباغ إن الوزارة ستدرس المقترحات ضمن التعديلات النهائية للمشروع.

المحكمة تلغي الحكم بحبس 12 طبيباً 4 سنوات وتأمر بإعادة المحاكمة 2 طبيبان أمام قاضي التحقيق بتهمة الإهمال الطبي

(محررو الشؤون المحلية)

محكمة الاستئناف تقبل طعن النيابة وتحيل الملف إلى قاضي تحقيق جديد

أعلنت محكمة الاستئناف العليا في مدينة سلوان أمس الأحد إلغاء الحكم الصادر بحبس 12 طبيبا 4 سنوات بتهمة الإهمال الطبي أدى إلى وفاة مريض في مستشفى الزيتون الجامعي عام 2018، وأمرت بإعادة المحاكمة أمام قاضي تحقيق جديد. وقبلت المحكمة طعن النيابة العامة الذي طعنت فيه على الحكم الابتدائي الذي برأ المتهمين جميعا لعدم كفاية الأدلة.

وكان المتهمون 12 طبيبا بين جراح وأخصائي تخدير وممرض مناوب، وجهت إليهم تهمة الإهمال الطبي أدى إلى وفاة المريض سالم عبد الرحمن الشويكي بعد إجراء عملية جراحية في البطن لم تكن مستعجلة. وقضت المحكمة الابتدائية في أيلول 2019 بأن الأدلة الطبية لم تثبت علاقة سببية مباشرة بين الخطأ المنسوب إلى الأطباء والوفاة، وأن الوفاة قد تكون ناتجة عن مضاعفات مرض سابق لم يكن الأطباء مسؤولين عنه.

وأكدت المحكمة العليا في حكمها أن الخبرة الطبية المعتمدة في الحكم الأول كانت ناقصة ولم تأخذ في الاعتبار تقرير الطب الشرعي الذي أشار إلى وجود نزيف داخلي كان يمكن اكتشافه لو أجريت الفحوص اللازمة في الوقت المناسب. وقررت المحكمة إحالة القضية إلى قاضي تحقيق آخر لإعادة التحقيق وسماع شهادة خبراء مستقلين.

من جهته، قال المحامي العام السيد منذر الفاخوري إن النيابة ستعيد تقديم الأدلة كاملة، بما فيها تقرير الطب الشرعي وشهادة أسرة المتوفى. وأضاف أن النيابة لا تسعى إلى الانتقام من الأطباء بقدر سعيها إلى تحقيق العدالة لأسرة فقدت معيلها في ظروف يرى الادعاء أنها كان يمكن تفاديها لو أجري الفحص في الوقت المناسب.

في المقابل، رحب نقيب الأطباء الدكتور فراس الحلبي بالحكم، معتبرا أن إلغاء الحكم يحفظ حق الأطباء في محاكمة عادلة لا تستند إلى أدلة ناقصة. وقال إن النقابة ستتابع القضية حتى صدور الحكم النهائي، وإن الأطباء يؤدون عملهم تحت ضغط كبير في ظروف صعبة بسبب نقص الكوادر وكثرة الحالات في المستشفيات العامة.

مجلس الشورى يناقش مشروع قانون المياه الجديد الأسبوع المقبل

المشروع يلغي قانون 1974 ويحدد تراخيص الآبار والرسوم على الاستخدام الصناعي والزراعي. وأحال المشروع إلى اللجنة الفرعية للثروة الطبيعية بعد أن أقره مجلس الوزراء في جلسة استمرت ست ساعات الأسبوع الماضي. ويتوقع أن تستغرق المناقشة ثلاثة أسابيع على الأقل قبل التصويت النهائي.

وينص المشروع على إلزام كل مصنع يستخدم أكثر من 50 مترا مكعبا يوميا بتركيب عداد معتمد وتقديم تقرير سنوي عن كميات المياه المستخدمة وجودتها. كما يفرض رسوما تصاعدية تبدأ من 0.4 دينار للمتر المكعب للاستخدام الصناعي وتصل إلى 1.2 دينار للمتر المكعب في المناطق التي تعاني من شح المياه الجوفية، مع إعفاء كامل للاستخدام المنزلي والزراعي الصغير.

وقال وزير الموارد المائية المهندس سامي الدباغ إن المشروع يهدف إلى وقف الاستنزاف العشوائي للمخزون الجوفي الذي انخفض بنحو 18 في المئة خلال عشر سنوات، وإن الوزارة قدرت أن ثلث الآبار الصناعية تعمل بدون تراخيص. وأضاف أن الغرامات المقترحة تصل إلى 50 ألف دينار للمخالفة الأولى و200 ألف دينار في حال التكرار، مع إغلاق البئر بالكامل.

في المقابل، حذر ممثلو القطاع الصناعي من أن الرسوم المرتفعة قد تدفع المصانع الصغيرة إلى الإغلاق أو الانتقال إلى مناطق مجاورة لا تطبق القانون. وطالب اتحاد الصناعات بتأجيل التطبيق سنة واحدة وإعفاء المصانع القائمة من الغرامات بشرط تركيب العدادات خلال ستة أشهر. وقال الدباغ إن الوزارة ستدرس المقترحات ضمن التعديلات النهائية للمشروع